

مرآة الشرق

جريدة عربية سياسية حرة تصدر مرتين في الاسبوع
مسجلة كجريدة في ادارة البوسطة العمومية في القدس

MERAAAT-AL-SHERK

جريدة مرآة الشرق
تصدر مرتين في الاسبوع
الادارة باب الخليل داخل البوابة
مدير سياسة الجريدة المسؤول
برسلي - عمارة
مدير ادارة الجريدة
نبرود صروف

اعلان
معمل مسير و فرير ليند - يافا
انتموا لهذا الحل
سيطير من قريب
شبكة ذو اهمية
مكبري

القدس الشريف في ١٤ تشرين اول سنة ١٩٢٥ (الاربعاء) ٢٧ ربيع الاول الهجري

خبر رشديدة و اراء سديدة

مطالعات صحافية

اثنا جولاني في منطقة اللواء الشمالي من فلسطين

(١) تفاؤل الوطنيون . وللمدرب السامي

ما زلت ناديا ، ولا جندما ، الا وابت الوطنيون اثنا حديثهم منفاثين خيرا
من غداة المارشال الورد بلور مندوبا ساميا فلسطين ، وحين يكون تمامهم على اداة
من رؤساء القواد الذين يقضي عليهم الشرف العسكري بان لا يكونوا تحت
جمعية او حزب مهما كان امرا . ومنها انه تولى ادارة بعض المستعمرات ،
بالتجربة والاختبار على احوار الناس واحوالهم فحسن الادارة ، وحافظ على
الوفاة بين الافراد والجماعات ، وسبب له تحف الاخبار آيات المدح
، ومنها ان الصهيونيين ومن شايعهم لفتة دمال هاتهم بعد تعيين خلفته
، فظفوا من غوائهم ، ورحلوا عن محازمهم بعد ان كانوا يتهددون انفسهم
بزعزعة الوطن القومي وروحه . وبناء على هذه الادلة اصبح الوطنيون ينتظرون
قادة المدرب عدلا وخيرا وتميلا للقوانين والانظمة التي اشرت بحقوقهم وذلك
من مقدوره وصلاحيته ، ويرقبون منه نشاطا وحمه عسكرية باقامة الوزارة
من فوق ذلك . وهسي ان تكون هذه الامال محقة باذن الله . وما ذلك على
البريطانيين ونخبائهم بالامر قصير .

(٢) الدوائر القضائية

نجوم الافكار ايضا حول خلفته مؤنة ان يصدر امرا ساميا لغتشي المدنية
والقضائية ليعطاهم فيه صلاحية التدقيق والتفتيش ، ويعلن ما يرونه من
ونفس في المبالغة ، او احوال غير مناسبة مع الملكية ، موجبة لتقويض الشب
لعضاه افراهم من الشكبة والاراجعة ، لمجزم وخوفهم من الاذى لا ان
للقشون برارجعة الوردات والرسوم فقطولا ريب ان خلفته ان قابل هذا
مع الانقياد ، يجلب محبة الاحالي للحكومة ، ولتواظهم لما وشكرهم على
والرافقة في شؤون القضاء المدنية التي هي مطبخ نظر كل فرد من افراد الاحالي
كان او صغيرا .

(٣) ادارة الصحة العمومية

بادتنا كثير من الوجوه والزعماء والربب المظلم في شأن الموازنة العمومية
عرف منها لارباب الوظائف الصحية . فرأيناهم يستكثرون هذه الوظائف
ب ، ورون ان خصصاتهم ودوائهم تجاوزت الحد المألوف . وفي نظرم ان
كبير الامور الصحية العامة يكفي لادارة فلسطين على ان يكون له مساعد
، وان الاضحية وما سكر الحكومة يجب ان تكون كلها بيد الوطنيون
يليين . فقد كانت امور الصحة في زمن الحكومة التركية تدار بطابع ليهيات
لا تتجاوز روائهم البالغ الباطنة التي يتقاضاها الاجانب الان ومساعدوم
ب مساعدهم وكتائبهم ومعاونو سكتائبهم وهكذا الى ما لا نهاية له ، لان
من الصعوبة الخطيرة لا تحتل تلك المناصب الباطنة ، وليس فيها محمد الله من
والاراض والقوة ما يوجب هذا التوسع في النفقات ، ولم يرحلها من قبل
ان فيه اها بحاجة لتطهير بكثرة للوظائف التي لم يمدون عليها فلسطين
أقرطلة بمدحون طاهان مكافئة للارباب لكنها لا توازي تلك النفقات التي هي
لها من اللادرا على قلوب الفقراء .

وما يلاحظه الناس ولا حظاه عن قول الله ان اكثر الاطباء المستخدين في
هذه القارة لم يكونوا من القسطنطينيين بل من اكثرهم من حيا ومالك . وقد كان
في انكاهم ان يخدموا البلاد التي اثاروا فيها ، فن ذلك غير لهم من احوال الوطنيون
الذين اقتوا حياتهم ، وصرفوا أموالهم لاجل خدمة هذا الوطن النعيس . قل انتذر
مدير الصحة بعدم امكان اخراج الموكلفين من الاطباء لان الحكومة سبقت بتعيينهم
حيثما بان الحكومة اخرجت من الوطنيون عددا غير محصور ولا يتناهى بوجرة
الاقتصاد في النفقة ، ولم تزل تحترق على هذا الوراء الذي منع حضرة المدير لفاضل
من اعطاء غير الوطنيون واعادتهم الى اوطانهم مراتين موزون مكرمين

(٤) ما ورو الادارة وصلاحيه القضاء والحكم

كان الناس كاهم ينتقدون الحكومة التركية ويقرضون على بعض اشياءها وما
يتعرف به للامور من المبادئ . ولكن الحكومة التركية لم تسبح يوما من
الايام للولاة وللمتصرفين ، قائم مدين ومديري الساسي ورجال الساسية . فلو لم
بان يكونوا حكما ، بل بقضا على الناس بشي . وغاية من انهم من الحقوق اهم
اذا راجعهم احد بوقوع حرم . بان يكون مقفلا بالثبات او التمسك بالامر
الرجح القضائي . وكان رؤساء الساسي وللعموم العمومون وقضاة القضاة في متعين
يتفقدش للرجون وانسحب التوقيف للوقت كل حين ، فكانوا اذا راوا رجا او
منصرفا او غيرهما غضب على احد وامر بتوقيفه لحظة واحدة يخرجوه من السجن
ويكتسبون اعطافا من اوقته ، ويحبرون نظارة المدنية بلطافة على دفور . وكل ذلك
معلوم عند الجميع . فبال حكومة البريطانية التي تنتشر منها العدل والبر
وانظمة المأدوي الادارة يحكمون بها على الناس ، ويقفونهم ويحجزونهم ويقرضونهم
ادولا ، ويطلقون منهم كغلة لا يقدر على القيام بها . فبالقون الى السجن ،
وذلك كقانون منع الجرائم وغيره مما لدى المأمورين من الامور السرية والانظمة
ومن لا تدري ذي لسان نجيب الاحالي ، وبلي وجه نقابهم . وما هو جواثنا على
نظلمهم ولا حول ولا قوة الا بالله .

(٥) المجلس الاسلامي

الذي لاحظناه وسمناه من افواه علماء البلاد وحياتنا المخلصين اهم يجدون في
لتحري على رجال صالحين ثنائين ادارة المجلس الاسلامي والتقسيم بشؤون الله ،
واصلاح عائلته ، والمحافظة على ولادات اولادها . وبمؤمن كثير ا تنظيم قانون يحكم
تتمشى عليه ادارة الاوقاف الاسلامية ، على ان يكون القانون خاليا من الابرار
والتموض ، ليس فيه ما يوجب القرد ، ولا استبداد رجاله بقرقي . ومن هؤلاء
المنهات من انهم لما استعزاه ملك الحكومة في الاجتماع الاخير الذي وقع فيه
الاختلاف في تعديل قانون المجلس . فان الحكومة وافقت المجلس على ان لا تكون
دوائر القبة الدينية هيئة تقبضية للانتخاب ، وذلك بسبب ان هيئة القبة
موظفة ومبينة من قبل الحكومة . ثم ان حكومة فلسطين قبلت من المجلس ان
الاكثرية معه ، مع ان الذين اعطوا الاعاد اكثرهم موظفون ومبنيون من المجلس
ونعت سيطرته ، ولذلك كان سلوك الحكومة من جهة رفض الوطنيون في مراقبة
الانتخاب ، وقبولهم من جهة اخرى في الاعاد على المجلس ، والله في الامر
واحدة وهي الوظيفة جاء امرا خريبا في ياه بعد نادرة من التواؤم التي يسجلها
للمؤرخون على حكومة فلسطين . فسي ان مساعدا عسكريا العام بين العلاقات
الاسلامية المحكمة في ذلك والفرق بين الخاطئين .

(٦) اختلاف الاراء في الاشتراك مع الحكومة

بعد مناظرة ومباحثة مع كثير من ارباب الفكر ، وفوي البصيرة والتمجربة

رأيا انما في الانتكاش الادارة العمومية
وكبرية اشتراك الوطنيون بالحكومة . فن
الناس من رى لزم اتحاد هيئة تشريعية
بالشكل والصورة التي المثلت فيها الجمعية
التشريعية في البلاد المصرية طريق نظامها
وتسايرها . وهم . رى اتحاد مجلس محلي
بخطه وقاؤه كما كان في مراكز الولايات
زمن الحكومة التركية . وهم من يميل
الى تكون مجلس استشاري يؤلف له نظام
مخصوص توضع فيه شروط وقيد ومائة
الاعتراف بدستور فلسطين والوطن القومي
فكان يصرح به السكرتير السابق لشر
جلبرت كلاين مستندا في ذلك الى افراد
حكومة . وهم من رى وجود المجلس
التشريعي لازما لزوما ضروريا لا زالة ما
هو واقع على الاحالي من مطالب وضرائب
وقوانين وانظمة جاءت احكامها على الامة
من اشد التوايب . ويرى هذا الفريق ان
تدوين الدستور في درجة الامكان ، وان
المجلس التشريعي مع القواعد المنبثقة لا
يسجل على الامة وعد بالورد والسكرت
على الهجرة ، بل رعا يخفف من رلائها
ويضع ما يقرت عاها من لاضاروقه ذلك .
وجميع هذه الاراء ترجع بالنسبة الى امر
واحد وهو اتفاق الاحزاب ، والزعماء
والاكار ، على عقد مؤتمر وقد ير شكل
واضح من هذه الاشكال لاجل البحث فيه
مع الحكومة الفلسطينية مباشرة ، وبواسطتها
مع الوزارة لاجل قبول الشكل والحل الذي
فرد للمؤتمر البحث فيه . اما دوام الرفض
في كل حين والاكتفاء بالحجاج والاحتجاج
بالبر والورد بدون فائدة ولا فائدة فهو
اضر على البلاد من الصهيونية ، لا ينتج
غير دوام كضائفة ، وزول البلاد على الامة
الى امد لا تحل نهايته . فليفكر المفكرون
وليفتبه القائلون .

السر جورج لويدي
وفي السر جورج لويدي
للمدرب السامي البريطاني الجديد
أمر الى رية لورد بمناسبة تعيينه
في منصبه الجديد

الدعوى على المجلس الاسلامى الاعلى بيان الحقيقة

انتم السيد احمد فتكمه الدعوى على المجلس الاسلامى الاعلى لدى محكمة العدل العليا يطلب فيها الزام المجلس قبول انتخابه مندوباً عن لواء نابلس بالنظر لحصول الاكثية وانتخابه الجارى بحضور جميع هيئة بلدية نابلس بتاريخ ٢٠ أغسطس سنة ١٩٢٥ بموجب مضبطة موقع عليها من جميع المنتخبين الذين كان عددهم ١٣ يذكرون فيها اسم انتخاب السيد احمد ٧ اهوات وشيخ عمر القدي الجارى ١٦ صوت فقط وبالحكمة الجارية يوم الخميس السادس ٨ تشرين الاول سنة ١٩٢٥ ساعات المحكمة من الدعي عن الدلائل التي تثبت اعطاه قراون من المجلس برفض هذا الانتخاب فاجيب ان المجلس قد نشر بياناً ذكر فيه اسماء جميع المندوبين ولم يذكر اسم السيد احمد بينهم . وارسل كتباً لجميع المندوبين يطلب فيها منهم بيان اقتراحاتهم بشمل القوانين ولم يرسل للدعي طلب كمذا . واعلان احد اعضاء المجلس السيد عبد الحفيظ صلاح حوامث ثم من اعطاه قرار رفض الانتخاب من المجلس . ولا كانت كل هذه الاعمال لم رعا المحكمة تؤثر على انتخاب السيد احمد للورى اليه بل تشير ان هذه الاعمال ان كانت هي والصفة فهي عبارة عن تجاهل من المجلس لدعويته .

العدالة المحسنة الحكم على المجلس الاسلامى

اي اعضاء المجلس الاسلامى الان يدخلوا السياسة في مؤسستهم وظفروا القوانين واعتقروا الشرائع قايروا مع المحامين الشرعيين في المحاكم الشرعية من قضاة وامتنعوا عن ايرادوا نطقاً وحققاً فراجعهم المحامي عمر الصالح وكافهم احد لا يشددوا حق لا يتوسع طريق قاصروا منكرين عليه حق قبول محكمة العدل العليا قاضيا نظير المستبد بنواصرة العدالة وناسرة الانصاف وقدم دعوى على هيئة المجلس بانها انتهت من مطاعة المحامائي المحاكم الشرعية رغم النصوص القانونية الصريحة فبنت جلسة واستدعت الهيئة فوكلت فمعي افندي الحسين واسلفتماية جنة كاهن في الجلسة الاولى والثانية ودخل المحاكم في الثالثة وهذا قول المحكمة السادسة ان هذه الدعوى تكونت من المحامي عمر افندي الصالح المرخص له مع طرف قضى القضية بمطاعة المحامائي المحاكم

بانه لا حق للمجلس باصدار امر للمحاكم وقال انه لم يصدر امراً بهذه الدعوى وان المجلس له الحق باصدار المحاكم ونصب القضاة وعزلهم وقد عزل اكثر من عشرين قاضياً بدون موافقة الحكومة

وبما ان المجلس الاسلامى تأسس في كانون اول سنة ١٩٢١ بموجب نظام صدر من الحكومة للوقاية التي كانت موجودة عقب الاطاحة العسكرية . وبما ان هذا النظام نشر في الجريدة الرسمية ولم يتم قانوناً بل نظاماً ويدل من نظره على انه نظام مؤقت فلكل منعتما انتهت الحكومة العسكرية فالتفت الحكومة قساية الى حكومة دستورية وقد استلمت السلطة في هذا البلاد ونظام الدستور فالحاج الذي بين قواها الدستورية لتشكيل الحكومة في هذه البلاد ومع ذلك فان المادة ٧٤ من الدستور اثبتت مشروعية جميع القوانين بما فيها الادامر حتى تعود سنة ١٩٢٠

ليس من السهل ان تحرف السلطة والصلاحيات الثلاث اصيلية الى المجلس وقد قل فمعي افندي ان للمجلس اعطى حق الرقابة على المحاكم الشرعية ان النظام يعيد سلطة المجلس في تعيين القضاة بموجب المادة ٨ فقط اسب بان التمييز لا يكون نائفاً الا بمصادقة الحكومة اما عزل القضاة فلا يستند بوجه في النظام المذكور كما ان حق للمجلس في تعيين وعزل القضاة الشرعيين لا يمنع من تعيين عليه .

كما ان المجلس الحق بالرأية على احوال وحركات المحاكم والاجرائين والامتنع اما انص على ان لا يفسد النظام ولا اعضاء المجلس الحق باخذ معاشات من الحكومة فلا يمكن القول بانه اعطى سلطة للرأية والاجرائات بتنظيم الحاكم بناء على ذلك انص او انه يجوز للمجلس الحق باعطائه لائحة للمجلس اسم المحاكم الشرعية ان ترخيص المحامين وضع له قانون مستقل وسمى قانوناً بخلاف نظام المجلس الاسلامى الذي لم يحصل على هذا الاسم كلمة لقانون هي اعظم شكل لتشريع واوصه . وبموجب نص هذا قانون انه لا يجوز لاحد ان يتطلى الخاتمة في فلسطين سواء في المحاكم الشرعية او النظامية الا برخصة من قاضي القضاة

فيجب انصاع نصه ما دام قانوناً . ان هذا القانون يقول على ان الشهادة للمطاعة من المجلس الاسلامى هي احدى الطرق التي يمكن ان يقبلها قاضي القضاة لاصفاء الرخصة . فلكل الامر الرشد قضى بمطاعة المحامين قسرين للسلطة لم الاجازة من قاضي القضاة ليس له سلطة ابدأ بل كل عام لا يكون ملزم من قاضي القضاة بسلطة المطاعة الشرعية والنظامية لا يصح له بذلك

سورية بركان يتفجر

ثورة حاة ، ثورة دمشق ، المصالحات للثورة ، ثورة القنيطرة ، حرب المردوز ، الخطر امام

ينضويو بخاروا الجيوش الافراسية بالما الايض واغتموا ملاحها وذخيرة وحادها وحاد بها وكانوا يترقبون الفرص فيستجيبون ثم يهاجون فينتصر حتى حورت عن تدبيرهم فرنسا فاجابوا قامة ولكن هذه الثورة لم تنحصر في جرد الدروز فقط بل انضجرت في حاة واما الدولو المدينة ونهبوا ما فيها وصرفوا الحكومة والبادوا القوة المحاربة ثم انهم وحاصروا المدينة وتحفظوا من خروج وقد بلغنا انه حدث في دمشق ثورة كبرى انتهت الاخضر واليابان وتطهرت المدينة من كل قوة اجنبية

كما ان حادثة القنيطرة التي ابدلت كتيبة وحاصرها من الجانبين المصارى والاجانب القاصيين انشردت المصالحات في جميع النواحي والاكايم فلا يمر قطار الاجراسه وهيا ان ينحوا ولا يمر سيارة الا بقوت حفظها فقططت الحاشيكي الناس وظهر التجار في الدار والحارج فخرج موقف فرقة واي لم اطلت اليها العرب قرحهم الشديد كانوا اعلنوا سابقاً وودوا وانهم يتمكن من اخراجها كي يوحدها البلاد المتحد والتجزئة . فرنسا لم تحس معاملتهم سياستهم وهي تهمس الحاة الحاضرة الماضي المندبر . فزمن التهديد والاطمئني فما ان تكون امينة على الامانة في يدنا او نتركها لاهلها فريم اخوان صبروا عن صيانتها فسيلجوزون من يحميهم ويرسي حقوقهم

العرب شغب راقى صاحب قديمة قد نهض ونفض خيال الحول جاد في سبيل (مشارة قم على التمر الا ان يأخذ بيده حلقاً لما له من القيمة ويكوكه وسيطاً انشر الحاضرة وسوقاً وادماً لغروب يضربها لاختصاص لا يهتم بالسلام مضى عهد الزوم وجاماً وزن المحرك

وجيب قساست نظر للمجلس اليه . فبنام على هذا قرر اجابة المجلس هو افندي الصالح على ان يكون حادياً في المحاكم الشرعية وقدرات المحكمة بعد سماع هو افندي الصالح وفمعي افندي الحسين تهميم للمجلس الاسلامى الاعلى بانه يجب عليهم وعلى عبد الحفيظ الصالح ان لا يترسوا القاضي افندي قسري من جهة الاجراء او القيام بوظيفته قضياً من جهة كانه لا يحق لهم ان يمنوا اي علم مرخص له من قاضي القضاة وان لا يكون مرخصاً منهم المرأة : كنانوه ان لا يتفرغوا للمجلس الاسلامى على السيد عمر الصالح حتى لا يشتم من تصبر ابعه الخصومة كائنا كانتا حدة : القاضي عمر الصالح على اقله هذه الدعوى حتى عرفنا انه نزل بكل الوسائط كي لا يظهر فضائح للمجلس الاسلامى وسوايه لا تفسد موطنة قاضي المجلس الامتناعاً فمعي افندي قد صرح هذا المحر ليكون المجلس الجاني وقد قد جواه حله

مسألة الوصول اتصل بوكالة روتر ان لا يفتد قرار نهائي في المحامي تيمعيا برطانيا المحامي مسألة الوصول الا بعدما تقدم المحامي تقرير على فقط المحامي في احتياها لهما جهة الاسم

مسألة الوصول اتصل بوكالة روتر ان لا يفتد قرار نهائي في المحامي تيمعيا برطانيا المحامي مسألة الوصول الا بعدما تقدم المحامي تقرير على فقط المحامي في احتياها لهما جهة الاسم

